



الدورة العشرون

كينغستون، جامايكا

٢٥-٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٤

تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

١ - أُعِدَّ هذا التقرير لاستكمال الوثيقة ISBA/18/FC/3 التي استعرضتها اللجنة المالية في الدورة الثامنة عشرة للسلطة الدولية لقاع البحار، وطلبت بعد ذلك أن يُنظر في المسألة من جديد خلال الدورة العشرين المقرر عقدها في تموز/يوليه ٢٠١٤. وإضافة إلى تناول المزايا والعيوب التي ينطوي عليها اعتماد السلطة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك الآثار المالية المترتبة على اعتماد المعايير وخطة تنفيذها، يحدد هذا التقرير أيضاً الخطوات الاستباقية التي اتخذتها السلطة نحو اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتي لا تكاد تترتب عليها أي آثار مالية.

ثانياً - مزايا المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢ - يُنظر إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام باعتباره عنصراً رئيسياً من عناصر إصلاح منظومة الأمم المتحدة يحظى بدعم مستمر من مجالس الإدارة وموظفي الإدارة العليا. وقد حققت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٦ تقدماً كبيراً في الاستجابة لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن أصل الـ ٢٢ هيئة من هيئات منظومة الأمم المتحدة التي تم استعراضها، بادرت هيئة واحدة إلى تطبيق المعايير المحاسبية



الرجاء إعادة استعمال الورق



الدولية للقطاع العام في ٢٠٠٨ (برنامج الأغذية العالمي)، واعتمدت ٨ هيئات هذه المعايير بحلول عام ٢٠١٠، وهو العام المستهدف أصلاً (منظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية)، وطبقت هيئتان المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١١ (الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد البريدي العالمي)، وطبقت ٩ هيئات هذه المعايير في عام ٢٠١٢ (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى)، ومنظمة الصحة العالمية) وتطبق هيئتان هذه المعايير في عام ٢٠١٤ (الأمم المتحدة ومنظمة السياحة العالمية).

٣ - وقد اعتمدت هذه المعايير المحاسبية الدولية بالفعل معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى عدد من هيئات القطاع العام، بما في ذلك الحكومات. وبالتالي، فمن شأن اعتماد السلطة الدولية لقاع البحار لهذه المعايير أن يؤدي إلى تحسين اتساق البيانات المالية بمرور الوقت وعلى نطاق المنظمات. ومن المزايا الأخرى لاعتمادها ما يلي:

(أ) تحسين الضوابط الداخلية والشفافية - سيتيسر ذلك من خلال وضع الأساس لإطار أكثر اتساقاً للرقابة الداخلية والمساءلة يقوم على تحديد أدوار المستخدمين وأتمتة إجراء للموافقة وسير العمل؛

(ب) تحسين المساءلة - سيتيح اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للسلطة إمكانية توفير نظرة كاملة ودقيقة عن طرق عملها وأدائها واعتماد المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل التي تشكل ركيزة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ج) إضفاء المزيد من الشفافية على الخصوم واستخدام الموارد المالية - سيتعزز ذلك عن طريق المعيار ١ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (عرض البيانات المالية) الذي يشترط إدراج بيان بالتغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية في البيانات المالية؛

(د) تحسين الإدارة والتخطيط - سيتيسر ذلك عن طريق توفير تقديرات أكثر دقة للإيرادات والنفقات وصورة أكمل للأصول والخصوم؛

(هـ) تحسين الدعم للإدارة القائمة على النتائج - سيتحقق ذلك من خلال توفير معلومات أشمل عن التكاليف والإيرادات؛

(و) وضع عمليات آلية معاد تصميمها - سيؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة والفعالية في سير العمل وإلى تيسير تطوير قدرات الموظفين؛

(ز) تطوير قدرات الموظفين - سيعزز ذلك أثناء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال تدريب الموظفين وتوعيتهم فيما يتعلق باعتماد المستعملين لأفضل الممارسات والعمل على أساس تعدد المهام وإدراك أهمية جودة البيانات على نطاق السلطة الدولية لقطاع البحار.

ثالثاً - الآثار المالية

٤ - يتمثل التحدي الرئيسي المرتبط بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في وجود تكاليف أولية باهظة فيما يتعلق بالبرامجيات الجديدة ونظم تسيير الأعمال والتدريب. وهي تكاليف غير متكررة في أغلب الأحيان، ويمكن تعويضها من حيث الزيادة المحققة في كفاءة المحاسبة وشفافيتها. والتكاليف المتكررة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام متواضعة.

٥ - وتقدر التكلفة الأولية المرتبطة باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتطبيقها بمبلغ ١٢٠ ٠٠٠ دولار للفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦. ويرد في مرفق هذا التقرير توزيع لهذه التكاليف. ويتعلق أهم هذه التكاليف بتنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد، بما في ذلك البرامجيات وما يتصل بها من تدريب وخدمات استشارية، وهو ما يبلغ ٨٩ ٠٠٠ دولار (٧٤ في المائة من تكاليف التنفيذ). ولا بد من اقتناء نظام مركزي لتخطيط الموارد لأنه يتعين أن يربط ذلك النظام بين البيانات المالية الواردة من وحدات المشتريات والمالية والموارد البشرية (على الأقل) لإنجاز تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٦ - وتقدر التكاليف الجارية والمتكررة المرتبطة بهذه المعايير المحاسبية الدولية بمبلغ ٧ ٥٠٠ دولار سنوياً، تمثل رسم عضوية السلطة الدولية لقطاع البحار في مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الذي تضطلع به على نطاق منظومة الأمم المتحدة فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية.

رابعاً - خطة الاعتماد

٧ - يتمثل هدف الخطة في إعداد أولى البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبناءً عليه، يجب أن تنقيد سياسات السلطة الدولية لقطاع البحار وممارساتها المتصلة بالعمل ونظامها للإبلاغ عن أنشطتها المالية بمقتضى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول ذلك الموعد. ويتطلب النجاح في هذا المسعى اتباع النهج التالي المؤلف من خمس خطوات:

(أ) سياسات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام - يتعين ملاءمة المعايير ذات الصلة مع ظروف السلطة الدولية لقطاع البحار وتقييم تأثيرها المحتمل على عمليات السلطة. وبعدها، يمكن صياغة سياسات محاسبية جديدة تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ووضع خطط انتقالية للأخذ بهذه السياسات، إلى جانب التوجيهات والإجراءات اللازمة. وستتطلب هذه المهام الاستعانة بخبير استشاري خارجي. ويمتد الإطار الزمني المتوقع لهذه المرحلة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛

(ب) احتياجات تسيير الأعمال - بعد انتقاء الخيارات المتاحة على صعيد السياسات، تتمثل الخطوة التالية في التنسيق مع مختلف وحدات المستعملين لكفالة إمكانية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الممارسات والعمليات القائمة في مجال تسيير الأعمال. وإضافة إلى ذلك، سيتم في هذه المرحلة إعداد المواد الأساسية للتدريب والاتصال من أجل توفير الدعم لتطبيق العمليات الجديدة. ومن المتوقع أن تمتد هذه المرحلة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥؛

(ج) عملية الانتقال - سيجري إعداد خطة انتقالية لكفالة اتخاذ تدابير تهدف إلى وضع أرصدة افتتاحية دقيقة وتحديد الجهود اللازمة في مجال جمع البيانات وتنقيتها للانتقال بأسلس ما يمكن إلى العمليات والإجراءات الجديدة. ومن المتوقع أن تمتد هذه المرحلة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛

(د) التغييرات في النظم - تتمثل الخطوة التالية في كفالة أن تقدم نظم تكنولوجيا المعلومات للسلطة الدولية لقطاع البحار المعلومات اللازمة من أجل الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيرد وصف لجميع التغييرات التي يلزم إدخالها على نظم تكنولوجيا المعلومات في وثائق المواصفات الوظيفية التي ستقوم أفرقة المستعملين

باستعراضها والأفرقة العاملة بالتوقيع عليها. ومن المتوقع أن تمتد هذه المرحلة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛

(هـ) التدريب ونقل النظم والنشر - سيؤثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عدد من مجالات عمل السلطة الدولية لقطاع البحار، وليس في مجال المالية والمحاسبة فقط. وسيكون من عوامل النجاح الحاسمة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام توفير الدعم الفعال لتلك التغييرات. ويشمل ذلك توفير التدريب والتوجيه للموظفين، وإجراء اتصالات متكررة مع جميع أصحاب المصلحة بشأن طريقة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتقدم المحرز في اعتمادها والمتابعة المنتظمة مع كل من القائمين على تسيير الأعمال بشأن المشاكل المصادفة في هذه العملية. ومن المتوقع أن تمتد هذه المرحلة النهائية من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

خامسا - الخطوات الاستباقية التي اتخذتها السلطة الدولية لقطاع البحار تمهيدا لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

٨ - تمهيدا لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في السلطة الدولية لقطاع البحار، اتخذت الأمانة العامة الخطوات الاستباقية التالية دون أي تكاليف إضافية تذكر:

(أ) مشاركة موظف الشؤون المالية في اجتماع عقدته فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية عبر التداول بالفيديو في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ جرى خلاله تناول مواضيع، من بينها المواضيع التالية:

١' المناقشات التي جرت بشأن منظمات الأمم المتحدة التي طبقت المعايير في عام ٢٠١٢ والمنظمات التي تعتمد في عام ٢٠١٤، بما في ذلك ما تعلق منها بالمشاكل المحددة المصادفة خلال عملية التنفيذ والتي أثارها المراجعون الخارجيون للحسابات وبالحلول المتعلقة بتلك المشاكل؛

٢' الورقة المقدمة من فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية إلى المجلس المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن مشروع الكشف للإطار المفاهيمي بعنوان "الإطار المفاهيمي للتقارير المالية التي تعدّها كيانات القطاع العام للأغراض العامة: عناصر البيانات المالية والاعتراف بها".

(ب) مشاركة موظف الشؤون المالية في اجتماع فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية المعقود في جنيف في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر

إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ والذي قدمت خلاله وكالات رائدة عروضاً في إطار
أفرقة التركيز العاملة شملت مواضيع، من بينها المواضيع التالية:

- ١' الاعتراف بالإيرادات المتأتية من المعاملات غير التبادلية؛
- ٢' مجموعة أدوات لبيان الرقابة الداخلية؛
- ٣' المخزون والممتلكات والمنشآت والمعدات؛
- ٤' المكاسب والتكاليف المتصلة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية
للقطاع العام؛

(ج) قيام موظف الشؤون المالية في آذار/مارس ٢٠١٣ بوضع قاعدة بيانات
شاملة لجرد الأصول باستخدام برنامج Excel لفائدة وحدة إدارة الأصول بغية تيسير قياس
الأصول وتقييمها، بما يشمل جميع أصناف مخزون منظمة من المنظمات. وستخزن في قاعدة
بيانات جرد الأصول معلومات عن جميع أصناف المخزون تحت عناوين الأعمدة التالية:

وحدة العمل	بيان موجز للأصل	الرقم التسلسلي	الوصف	الموقع	تاريخ الشراء	القيمة بدولارات الولايات المتحدة	التعليقات	الملاحظات
------------	-----------------	----------------	-------	--------	--------------	----------------------------------	-----------	-----------

٩ - وشرعت وحدة إدارة الأصول في تضمين قاعدة بيانات المخزون المعلومات المتاحة
تمهيدا لاعتماد السلطة الوشيك للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

سادساً - توصية

١٠ - اللجنة المالية مدعوة إلى الإحاطة علماً بما يلي:

- (أ) المزايا التي تعود على السلطة الدولية من جراء اعتماد المعايير المحاسبية الدولية
للقطاع العام؛
- (ب) الآثار المالية المترتبة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفقاً
لخطة التنفيذ المبينة أعلاه.

المرفق

الآثار المالية المقدرة لاعتماد السلطة الدولية لقاع البحار المعايير المحاسبية
الدولية للقطاع العام خلال الفترة المالية ٢٠١٤-٢٠١٦

النشاط	التكلفة المقدرة (بدولارات الولايات المتحدة)
مشورة لوضع سياسات وإجراءات تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	١٠ ٠٠٠
اقتناء البرمجيات	٥٩ ٠٠٠
الخدمات الفنية المتعلقة بالبرمجيات	١٠ ٠٠٠
خوادم ذات تقنية بسيطة	٢٠ ٠٠٠
تقييم الأصول	٥ ٠٠٠
تدريب الموظفين على استخدام البرمجيات وعلى المسائل المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	٦ ٠٠٠
الاحتماليات	١٠ ٠٠٠
المجموع	١٢٠ ٠٠٠